الشريعة الاسلامية

نظام اجتماعى شامل صالح

الشريعة لغة مورد الماء — أي المحل الذي يستقي منه الناس الماء للشرب غالباً . وهي فى اصطلاح فقهاء الدين — الطريقة الموضوعة بوضع إلهي، أي الأحكام التي أنزلها الله تعالى لعباده على لسان أحد أنبيائه . وهي القواعد الكلية والأحكام الجزئية التي يرسم بها النبي خطة صالحة مستقيمة للناس في أمور معاشهم ومعادهم . وهي ما تسمى « الصراط المستقيم » المنوه بها فى « فاتحة الكتاب » فى آيتها الخامسة .

ولا فرق بين تلك القواعد والأحكام من أن تكون قد نص عليها النبي الشرع صراحة أو أن تكون راجعة إليه استنباطاً واجتهاداً . فيقال مثلا : الشريعة المحمدية — وهي الإسلامية . والشريعة المسيحية . والشريعة الموسوية .

والشريعة بمعرف القانون — هي مجموع الأوامر والنواهي التي قررتها القوانين الوضعية الصادرة من الجهة التشريعية المختصة فى الدولة ، وعلى الناس اتباع أحكامها . فيقال مثلاً : شريعة الجمهورية العراقية . وشريعة الدولة العربية المتحدة . وهكذا .

وهي بالمعنى العام — مجموع قواعد وأحكام قد أمر الناس باتباعها ، فان كان الآمر هو الله تعالى على لسان أحد أنبيائه نصاً أو تأويلاً ، فهي شريعة إلهية ، وإن كان الآمر غيره تعالى فهي شريعة وضعية .

والمقصود من « الشريعة الإسلامية » الشريعة المنسوبة إلى الإسلام ، وهو النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس محمد بن عبد الله بن عبد المطلب عليه الصلاة والسلام بوحي من ربه . وهو النبي الأمي الذي نشأ فى مكة التي كانت منقطعة عن الدول المتمدنة ، نائية عن بلاد العلم والقانون ،

محرومة من معاهد الدراسة والتعليم ، لا مكتبة فيها ولا كتاب ، ولا أساتذة ولا معلمين ، ولا مدرسة فيها ولا كلية ولا جامعة ، ولا رصد فيها ولا مختبر ، ولا جامعة أكسفورد أو جامعة لندن أو غيرهما . يقدر فيها من يقرأ أو يكتب . فهي قاحلة ماحلة من العلم وأسبابه ووسائله .

نشأ صاحب « النظام الاسلامي » في تلك البيئة الأميه الجاهلية ، وتربى في ذلك المربى القاحل الماحل من العلم وأسبابه . ولكنه جاء بنظام اجتماعي محكم حكيم ، يعجز أن يأتي بمثله أكبر أساتذة الجامعات المشهورة في العالم ، وأعظم فيلسوف اجتماعي عرفه الناس . وأتى بشريعة تتضاءل دونها الشرائع الوضعية في أزهر عصورها . شريعة من قواعدها « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي » و « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالباطل وأنتم تعلمون » و « لا إكراه في الدين » و « أمرهم شورى بينهم » و « في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » و « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » و « لا تزر وازرة وزر أخرى » و « قد أفلح من زكاها — أي النفس — وقد خاب من دساها » و « قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله » . حضّ على العمل . و « من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » حثّ على العمل الصالح المفيد . و « تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » . حث على التعاون بين الأمة في أمورها المعاشية والحيوية والتجنب عن الاشتراك في المآثم والعدوان . و « أوفوا بالعقود » و « أوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا » . حض على التمسك بالإيفاء بالعهود والمواثيق التي هي أساس الاطمئنان . و « والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر . و « بعثت للأبيض والأسود والأحمر » . نص على أنّ اللون لا أثر له في التمييز بين أبناء البشرية . و « لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى » . و « إنّ الله يكره العبد البطال » و « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » و « الناس سواسية كأسنان المشط » . فالتراحم بين الناس والتعاون بينهم والمساواة بينهم من أهم

قواعد الإسلام . و « الناس عيال الله وأحبكم إليه أكرمكم لعياله .

فهذه القواعد والأسس الاجتماعية الحكيمة ونحوها مما يفوق الحصر ، تتفرع منها أحكام . تضمن سعادة المجتمع الإنساني ورفاهيته في مستوى العيش والكرامة .

والمقصود « من النظام الاجتماعي » الأسلوب الذي ينظم التواصل والتعامل والتعاون بين الناس في مقومات حياتهم وسيرهم في شؤونهم . وهو يختلف باختلاف العصور والبيئات والتأثيرات الخارجة عن مقتضيات الفطرة التي فطر الناس عليها . ويتفاوت صعوداً ، وهبوطاً ، وعلواً ، وانحطاطاً ، وعدلاً ، وظلماً ، ورجاحة ، وضعة ، بتفاوت تلك الأسباب والمؤثرات الخارجة عن حكم الفطرة وقضاء الطبيعة .

وأكمل الأنظمة وأتمها ما انسجم مع الفطرة ، ولاءم الطبيعة ، وجارى ميزان العقل السليم ، والعدل الذي جبلت على حبه النفوس المطمئنة .

وأقصد من قولي « شامل » أنه لا يقتصر على ناحية واحدة من النواحي الاجتماعية ، بل ينطوي على سائر النواحي الإنسانية ، من تعامل ، وخلق ، وتعبد ، وما ألفه الناس في حياتهم مما يماشي العقل السليم والعدل .

والنظام الاجتماعي الكامل ، ما كان شاملاً عاماً . وأحسن أنواع هذا النظام الشامل العام ، ما جاء ضامناً للناس حياة رافهة وعيشاً رغداً ، واستقراراً وطمأنينة ، مع الحرية والمساواة اللتين لا تتحقق حياة طيبة ، ولا عيشة راضية ، إلا بتوفرهما .

يظن كثير من الناس أن الإسلام نظام « تعبدي » فقط ، لا يوجه الناس الى غير النظر في مستقبلهم البعيد « اليوم الآخر » لينال الجزاء الموفور المشكور في ذلك اليوم . وقد جاءهم هذا الظن من التصاق كلمة « الدين » به ، فيقال « دين الإسلام » و « الدين الإسلامي هو الحق » و « ان الدين عند الله الإسلام » مفسرين « الدين » بالطريقة التعبدية ، من عقائد وعبادات ، كما هو المعروف في أكثر الأديان السماوية الأخرى ، وكما هو السابق إلى فهم العامة من الناس . وقد

فاتهم أن يعرفوا أن « الدين » هو مايخضع له الإنسان من المسالك الاجتماعية العامة في حياته ، مشتق من « دان يدين » أي « خضع يخضع » . فقد يكون الدين عقيدة ، وقد يكون عقائد وعبادات فقط ، وقد يكون نوعاً خاصاً ولوناً معيناً من الحالات الاجتماعية ، وقد يكون نظاماً اجتماعياً شاملاً . فكل وجهة يخضع لها الإنسان ، فهي دينه . « لكل وجهة هو موليها » . فالإسلام دين ، وهو في الحقيقة والواقع « نظام اجتماعي شامل » . والديمقراطية دين ، وهي نظام خاص بأسلوب الحكم في المجتمع ، أي حكم الشعب . والاشتراكية دين ، والمسيحية دين ، والشيوعية دين ، والنازية دين . ولكن الظانين بالاسلام ظن السوء عكفوا على بحث الأديان الجديدة في الظاهر ، المتينة جداً في مغزاها ومرماها ، فأنصرفوا في وقت ما الى الرجوع في البحث والمفاضلة بين النظام الديمقراطي والنظام النازي ، والتحزب لأحدهما دون الالتفات الى غيرهما . وفي وقت ما إلى النظام الديمقراطي والنظام الاشتراكي فقط ، وفي زمن الى النظام الديمقراطي والنظام الشيوعي لا غير ، وهكذا : فهم يجرون بين حدين فقط من الأنظمة الاجتماعية ، متعشين في ذلك حسب الدعاية الناشطة إلى أحد اللونين ، فيبحثونهما ، متجادلين ، غالين . كل يتعصب لنحاه بأقصى ما عنده من حدة ومغاضبة ، ويرمي خصمه بالجمود والتقليد الأعمى ، وربما تجاوز الأمر بين الخصمين الى ما هو أشد وأشقى . وقد نسوا أن بين كل من النظامين المتقابلين اللذين قصروا أنفسهم على دراستهما ، والبحث فيهما ، والذب عن أحدهما ، والتبشير بأحدهما والمفاضلة بينهما ، وحبسوا أفكارهم في طرفيهما ، نظاماً آخر . نسوا أن بين تلك الأنظمة نظاماً وسطاً أهملوا دراسته ، ونبذوه وراءهم ظهريا ، وربما وسموه ظلماً بالعقم ، وأنه من أساطير الأولين ، وهم لم يدرسوه ، ولم يقفوا على مافيه ولم يفقهوه ، ولم يعرفوا غير اسمه وما نسب إليه من الأمور التي هو براء منها . وقد يسمونه (بالرجعي) وهم لم يقرأوه ليعلموا أنه تقدمي أكثر تقدمية من غيره ، ولم يتعمقوا فيه ليفهموا أنه نظام صالح قد يكون أوفى بالأغراض الاجتماعية من كل من النظامين اللذين حبسوا نفوسهم في دائرتيهما ، ومن سائر الأنظمة الاجتماعية الأخرى . ألا ، هو « الإسلام » . فان الإسلام نظام اجتماعي شامل للناحية الاخلاقية في المجتمع ، والناحية الاقتصادية فيه ، والناحية المالية ، والناحية التعاملية ، وأسلوب

الحكم الصحيح ، والناحيه التعبدية . وهذه النواحي هي قوام نظام المجتمع الجاري عليه . فاذا كان النظام الشامل لها صالحاً كان المجتمع الجاري عليه صالحاً أيضاً ، وإذا كان فاسداً أو ناقصاً ، كان ذلك المجتمع فاسداً أو ناقصاً أيضاً .

والاسلام نظام صالح أحكمته التجارب ، ووضحت حسنه وصلاحه خلوص النية فى تطبيقه في الصدر الأول . وهو مرن متطور فى جزئياته ، ثابت فى قواعده وكلياته ، هاد الى أقوم الأساليب فى حياة المجتمع الإنساني مادة ومعنى . فمن المهم للباحث الاجتماعي وطالب الحقيقة أن يخرج نفسه من حبوس التقليد ، وألا يكون « أمّة » يسلك حيث سلك غيره ، من غير أن يبحث فى الأمور أو يدقق فيها ، وألا يكون « كالذي ينعق بما لا يسمع الا نداء » . انه لحري بباحث الحقائق فى الأمور الاجتماعية ان يتوجه الى دراسة النظام الاسلامي ومعرفته معرفة صحيحة ، متوغلاً فى كشف طرقه المستقيمة لايصال المجتمعات الانسانية الى التكافل الوثيق ، والتضامن التام ، والتعاون الصحيح ، والعدالة الاجتماعية ، مسترشداً بما حققه هذا النظام من ذلك في الشرقين : الأوسط والأدنى في الماضي مما عجز غيره عن تحقيقه ، فلربما وجد فيه الباحث المتحري للحقيقة ضالته التي ينشدها فى بحثه فى الانظمة الاجتماعية . ولا يليق بمن يدعي تحري الحقائق واختيار الأصلح للمجتمع ، ويقصب نفسه مرشداً وهادياً ، أن يهمل درس نظام اجتماعي قائم بين ظهرانيه وفى متناوله ، ظاناً عدم كفايته لانقاذ الانسانية مما وصلت اليه من هبوط ، وما تتحمله من جور واعوجاج . هو لم يدرس النظام الاسلامي ولم يعرف خططه ومراميه ، وهو يدعي تحري أحسن النظم لسير الناس عليه آمنين مطمئنين فى حياتهم . أليس هذا أمراً عجيباً ؟ . فان من يتحرى أحسن النظم عليه دراستها ومعرفتها معرفة صحيحة ، متوخياً فى دراسته الحقائق المؤيدة بالدليل ، والا كان القول باطلاً والتظاهر بالتألم لما عليه جماهير البشر من سوء الحال خدعة تشبه خدعة المستعمرين الذين مهدوا لاستعمارهم الأمم مادة ومعنى بالتظاهر بالاشفاق عليهم ، واحياء أراضيهم ، وتقدم بلادهم وترفيه عيشهم . وهم كاذبون فى ذلك ، وهم ظالمون .

لا يرضى الاسلام إتباع الظنون « وما لهم به من علم ان يتبعون الا الظن وإن الظن لا يغني

عن الحق شيئاً » .

ويأبى الاسلام مجاراة الهوى والسير على مقتضاه « أفمن اتخذ إلهه هواه ... » .

ويكره الاسلام التقليد الأعمى « أنا وجدنا آباءنا على أمة وأنا على آثارهم مقتدون قل أو لو جئتكم بأهدى مما كان عليه آباؤكم » .

ولا يقنع الاسلام فى تقرير الاحكام الا بالدليل « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » .

ويذم الاسلام الجمود وسد منافذ العلم ، وصرفهما عن التقاط الحقائق « صم بكم عمي فهم لا يعقلون » .

ويعقب الاسلام الغرور بالعلم « وما أوتيتم من العلم إلا قليلا » ، لأن الغرور بالعلم يسد باب التقدم فيه .

ولا يرضى الاسلام باقرار الباطل والسكوت عليه « أحرقتها لتغرق أهلها لقد جئت شيئاً نكراً » .

وأوجب الاســـلام إعمال العقل ، الجوهر الثمين فى الانسان « قل انظروا فى ملكوت السموات والأرض وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يعقلون » . « إن هم الا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً » .

فنظام اجتماعي هذه أسسه ومبانيه ، لابد ان يكون صالحاً حتماً ولا يتصور ان يكون فاسداً أبداً .

واللوم فى النقد على الباحثين والطاعنين في هذا النظام السامي هو نبذهم دراستهم إياه ، وعدم وقوفهم على ما فيه ، وعدم معرفتهم أحكامه ، وجهلهم تفاصيله ، واعتمادهم فيما قالوه على السماع وما شاع .

ان النظام النازي يعتمد على أساس التعصب الذميم للعنصرية ، واعتقاد معتنقيه ان عنصرهم أشرف العناصر البشرية وفي القمة ، لذلك يجب أن يسود سائر الأمم ، وان يستعمر ، ويحكم من الأمم الأخرى ما يراه لازماً لعلو عنصره وشرفه . وقد صنف هتلر العناصر البشرية الى عدة

أصناف حسب هواه وتحكمه، ووضع تلك الأصناف في مراتب حسب خياله وظنونه وجنونه، وجعل عنصره في الذروة، وعمل لإخضاع الأمم اليه، وتنادي مع حزبه الى تحقيق ذلك، فكانت عاقبة أمره خسرا ذريعاً. والاسلام يقول لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى» و «إن أكرمكم عند الله أتقاكم». فالنظام النازي نظام ظالم ذميم بعيد عن الحق والعدل كل البعد مضاد لحقي الحرية والمساواة اللتين هما من أجل حقوق الانسان.

ولا يصح أن يتسرب الى الخاطر ان مذهب القومية يمت الى النازية. فان معنى القومية هو ان يحب المرء قومه، ويسعى الى اسعاده، ليكون في مصاف الأمم الحية، ويعيش رغداً، من غير ان يحتقر أحداً من الامم والشعوب الأخرى، أو ان يسلب قوتها، أو يتحكم فيها ما يشاء. فان حب القومه إذا وصل به الى هذا الحد، انقلبت قوميته عنصرية، وأصبح عنصرياً نازياً ذميماً. وهذا غير ما يقول به النظام الاسلامي.

وتعتمد الديمقراطية على ان الحكم للشعوب لا لملوك ولا لطبقة معينة من الشعب دون أخرى. فالشعب هو الحاكم، والأمة هي الحاكمة لنفسها بنفسها. وهذا الأساس الصحيح هو أحد مبادئ النظام الاسلامي، ومادة من مواده، قال الاسلام: «وأمرهم شورى بينهم» و «إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة» «وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا» و «المسلمون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً». فالنظام الديمقراطي مقصور على طريق الحكم في الأمة، ولا يتعرض لغيره من أمور المجتمع ومقوماته. فهو نظام محمود ولكنه، قاصر بالنظر الى النظام الإسلامي، اذ انه يخص ناحية واحدة من مقومات المجتمع.

والاشتراكية نظام يعتمد في جوهره على أساس منع إحتكار قسم من الشعب للثروة وحرمان الآخرين منها، وعلى ضرورة اشتراك المحروم في الانتفاع من ثروة المحظوظ بالطرق القانونية المعقولة لا بالاغتصاب والنهب. وهو أساس سليم، ومادة من مواد النظام الإسلامي. قال الاسلام: «وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم». فالنظام الاشتراكي نظام محمود، غير أنه قاصر أيضاً على نواحي خاصة من مقومات المجتمع. والنظام الاسلامي يشمل تلك النواحي وغيرها. ويحقق غرضه بالطرق التي يطمئن اليها قلب الداقع للضرائب من غير تلكؤ

وامتعاض ، لأنه بدافع التربية الاسلامية ، لايشعر بغضاضة أو إجبار عند دفعه الضريبة .

ويقوم النظام الشيوعي على أساس تأميم ثروة الأمة والتصرف بها على وجه يحفظ كيانها ويؤمن لأفرادها مقومات الحياة الرافهة قدر الامكان ، من مسكن ملائم للانسان ، واستشفاء ، وتعليم ، وما يتبع ذلك ، والناس مع هذا عمال فى مجتمعهم . وهو نظام ليس من قواعده التمرض بالقيم الروحية والدينية السماوية لايجاباً ولا سلباً ، على ما أعلم ـ ان صح علمي ـ وإذا ما قاوم الأساطير والخرافات التي الصقت بالأسس الصحيحة للاديان ، فلا يصح أن يقال فيه انه يقاوم الأديان ، فان جميع الأديان الصحيحة لا ترضى بالخرافات والأســـاطير والبدع التى ما انزل الله بها من سلطان ، بل تتبرأ منها ، ولاترضى بها . وأهم أسس هذا النظام محور الرأسمالية ، وشيوعها مع أرباحها فى الأمة بجميع أفرادها شيوعاً قسطاً ، فتصرف الأرباح كاملة فى التوسع فى مصالح الامة . فالنظام الشيوعي بهذا المعنى يزيد على النظام الاشتراكي بتأميم الثروة ، وفرض العمل على ذويه من القادرين عليه . ولكنه قاصر أيضاً على النواحي المادية فى المجتمع مبتدعاً تحديد الملكية الفردية الى أقصى حد ـ حد الضرورة ـ . وتنظيم تلك النواحي المادية أساس من أسس النظام الاسلامي ولكن على وجه أخف وأقرب الى قيمة الانسان وحريته مما هو فى النظام الشيوعي . وان تحديد الملكية الفردية تحديداً معقولاً لايأباه النظام الاسلامي ، فأن التوسع فى الملكية من الأمور الجائزة المباحة فى الاسلام لامن الأمور الواجبة والمفروضه فيه . والامور المباحه الجائزة ، تجوز قواعد الاسلام للسلطة القائمة بادارة المجتمع ان تحددها وفقاً للمصلحة العامة ، والمصالح المرسلة ، بل لها ان توقف العمل بالجائز المباح إدارة إذا رأت ان المصلحة العامة تقتضي ذلك .

ان النظام الاسلامي ، نظر إلى أحوال المجتمع ومقتضياته نظرة عميقه ، التفت فيها الى تنظيم سائر أحواله ومقوماته : —

نظر الى وضعه المالي فقرر فيه خطة يشبهها النظـام الاشتراكي . أقول يشبهها النظـام الاشتراكي ، لأن النظام الإسلامي فى ذلك أسبق من النظام الاشتراكي الحديث ، فقد ألزم الاسلام من زادت ثروته على مقدار قليل معين ، ان يدفع الى صندوق الأمة « بيت المال »

مقادير بنسب تختلف باختلاف جنس المال ، أسماها « الزكاة » كأن يدفع مثلاً عما يملك من الذهب اذا بلغ عشرين مثقالاً حال عليها الحول عنده ، نصف مثقال أي ربع العشر ، وكل مبلغ تجاوز هذا الحد يدفع عنه الصندوق الأمه ربع عشره . وكأن يدفع خمس الأرباح التي تصفو له آخر كل سنة ، وان يقدم مقداراً معيناً من المال للفقراء في ابتداء أول يوم من أيام عيد الفطر ، وان يقدم لهم الاضاحي في أيام معلومة من أيام عيد الأضحى ، وان يقدم مقداراً من المال من الكفارات والنذور التي عينها النظام ، وهكذا . فموضوع أخذ مقدار من أموال الثري وصرفه في المصلحة العامة التي من أهمها ترفيه الفقراء والعناية بهم ، هو أساس من أسس التنظيم المالي في النظام الاسلامي . وقد جاء النظام الاشتراكي مشابهاً لها فيه ، وإنما يختلف في الشكل . واختيار الشكل مفوض الى أهل الحل والعقد في النظام الإسلامي أي الى ذوي الخبرة المتمرنين العارفين للطريقة الصحيحة في جمع المال وإنمائه وتوزيعه واستهلاكه في المصالح العامة . وهي تختلف باختلاف العصور والبيئات . والاسلام لا يمنع الأمة من وضع الخطط الصالحة المثمرة في نظام المال والعمل بها . فالجمود على خطة واحدة وشكل واحد في جباية الحقوق المالية للأمة ، أو التصرف بالخطط لتوفير الأموال وتنميتها ، وصرفها على ما تقتضيه المصلحة ، أمر تعود طبيعته ، ومغبته ، وحسنه ، وعيوبه ، على القائمين بتنفيذ النظام الاسلامي لا على نفس النظام . فالمبدأ في النظامين واحد ، فان المصلحة العامة فيهما هي القائد الهادي الى رسم الخطة الصحيحة .

ونظر في الروابط التعاملية بين أفراد المجتمع ، فوضع خطة سليمة متينة ، وقواعد عامة مستخلصة من أدلة لا تقبل الطعن ، قوامها العدل والإنصاف ، تسـاير ما تقتضيه العصور والبيئات من الأساليب والأحكام . وهي مبوبة مفصلة في كتب الفقه . تشمل هذا النظام التعاملي روابط العائلة منذ أن تنشأ الى أن تنحل بالموت أو الافتراق .

وقد قصرت الأنظمة الأخرى عن هذا الشمول وتلك القواعد المتينة التي من أوليتها : « لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان » و « لا ضرر ولا ضرار » أي أن أضرار الغير ممنوع — ولا يجوز مقابلة الضرر بأحداث ضرر مثله و « ما جعل عليكم في الدين من حرج »

و « إنما الأعمال بالنيات » و (إن الله يكره العبد البطال) .

وأحكم نظام الميراث ونظام العائلة .

والتفت الى الناحية الخلقية فى المجتمع ، فرسم له خطة تربط بين أفراده بروابط السلام والمحبة والتعاون والتسامح ، حتى تتحقق الأخوة بينهم « إنما المؤمنون أخوة » . وهذه الخطة مفصلة فى كتب السلوك والأخلاق مثل كتاب أحياء العلوم للامام الغزالي . ولم يجعل الاسلام من اللون أو الشكل ، أو السكن ، أو الجنس موضع مفاضلة بين الناس ، ولا سبباً لرفعة بعضهم على بعض أو نفرة بعضهم من بعض ، فالأسود والأبيض ، والطويل والقصير ، والسامي والاوروبي ، والعجمي والعربي ، أخوة متساوون فى خطة الإسلام ونظامه .

ونظر فى أسلوب الحكم فى المجتمع . فقرر أن يكون ديمقراطياً ، جمهورياً ، شورياً ، لا استبدادياً مقصوراً على ملوك يتناوبون الحكم والسلطان ويتوارثونه ، ولا على طائفة معينة من الناس ، فرئيس الدولة يكون بالانتخاب الصحيح . وقد جرى ذلك فعلاً فى حكم الراشدين على نطاق ضيق . وكان على من بعدهم أن يتوسع فى هذا النظام — أي نظام الانتخاب — ويحدد أصوله ، ولكن الطامعين فى الملك قد أفسدوا ذلك من أصله ، ولم يدعو مجالا لتقرير طريقة الانتخاب بنطاقه الواسع ، بل ضربوا فكرة الانتخاب عرض الحائط ، وجعلوا الحكم ملكا عضوضاً يتوارثه أبناء طائفة من الأمة عن آبائهم . فأتوا بهذا أبدع أسلوب فى الحكم جاء به الإسلام وعمل به فى عصور طغيان الملكيات ، ونبذوا حكم « وأمرهم شورى بينهم » و « إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها » وراء ظهورهم ، كما ان الفقهاء الإسلاميين لم يتعرضوا لهذا الأمر ، ولم يكتبوا فيه إلا قليلاً جداً ، أما خوفاً أو قصوراً منهم ، إذ أنهم قصروا فقههم وتفقههم على العبادات والمعاملات بين الأفراد ، وتركوا بحث ما هو أهم من ذلك وهو نظام الحكم والإدارة ، واكتفوا فيه ببحث « الإمامة » فى كتب العقائد والكلام على وجه موجز ، مختصر للغاية ، وفقاً لعقيدة كل طائفة ونحلة .

فالحكم في النظام الإسلامي جمهوري ، انتخابي ، شعبي ، ديمقراطي . غير إن تقرير طريقة الانتخاب كان مفوضاً إلى فقهاء الشعب ، ولكن الطامعين لم يتركوا الشعب من تقرير الطريق، ولم يتناوله الفقهاء بالبحث الواسع ، مع أنهم لم يغفلوا في فقههم بحث قتل الجرادة في الحرم . ولا يبعد أن يكون الخوف من غضب الملوك قد حال دون ذلك .

ووجه الإسلام عنايته الى الاقتصاد الوطني فعنى بالثروة الطبيعية من معادن وركاز ، ووضع لها قواعد أساسية فوض أمر تنظيمها الى الأمة ، كما عني بالزراعة ، فقرر قواعد المزارعة والمساقاة ، ونظام العشر ، والخراج ، وإحياء الأراضي ، وحفر الآبار الارتوازية ، وفوض تنظيم سائر ما يتعلق بذلك الى الحكومة المنبثقة من الشعب ، حسب مقتضى الأزمنة وتبدل الأحوال . ولم يأل جهداً في تنظيم أمر التجارة وألحث عليها ، وقبول الضمان البحري « التأمين البحري » وقبول بعض الأوراق التجارية . وترك للأمة أن تتخذ ما تراه موافقاً للمصلحة العامة في تنظيم التجارة على وجه لا يصادم القواعد الأساسية الصريحة في النظام الإسلامي ، كما قرر قواعد العمل وحقوق العمال « الأجراء » . فالإسلام يدعو الى العناية كل العناية بإنماء الثروة وتنشيط العمل ، على وجه شريف ممزوج بالرحمة والعطف على الطبقة الضعيفة مالياً في الأمة . وفي كل ذلك فوض الأمة أن تتخذ ما تراه فيه من السبل الصالحة للنهوض باقتصادها حسب تغير الأزمان والأحوال بشرط واحد هو ألا يكون مناقضاً للقواعد الجوهرية في الإسلام للاثراء . وهي « العدل ، وحرمة الظلم ، وحرمة أكل أموال الناس بالباطل » .

كل ما أسلفنا ذكره موجزاً من نظام الاسلام، يعود معظمه الى الوجهة المادية ، ولكنه لم يقتصر على ذلك ، ولم يهمل أمر الروح — وهو الفج العميق في الانسانية ، وأحد ركني البشرية ، بل هو ركنها الأعظم، الذي بدونه لا يفرق الانسان عن الحيوان الاعجم — فرسم خطة واضحة قويمة يستمد منها الروح غذاءه الزكي في عالم الغيب ، ويعرج بها إلى عالم الخلود حيث تطمئن النفس راضية مرضية، خطة نزيهة من كل ما يشعر بالنقص في ذات الوجد الأعظم، توجه الناس الى عبادته بأدب يليق بجلاله وكماله، وتبعد الناس عن عبادة الاصنام الحجرية أو البشرية، وعن الانحناء لغير الحق . وهذه الخطة مبينة في

قسم العبادات والطيبات الصالحات ، من النظام الاسلامي .

فالاسلام — أو قل « الدين الاسلامي » أو « الشريعة الاسلامية » ليس رسوماً تعبدية فقط ، واشارات ، وتعاويذ ، وهيئة ، وأشكال جافة سيمائية ، بل هو نظام اجتماعي قويم ، شامل سليم ، يدعوا الى التآخي بين الناس والتعاون بينهم ، والنهوض بهم الى العمل المجدي في حياتهم والى التناصر والسلام ، ويهدي الى الرشد . بل قل هو « الصراط المستقيم » للمجتمع في سيره في الحياة الدنيا ، وضامن له الحياة الفضلى بكل معاني الحياة ومقوماتها . واذا ما وجدنا اعوجاجاً ، أو سوء عيش ، أو عسراً ، أو بطالة ، أو تعقداً ، أو انحرافاً عن العدل الاجتماعي في بعض المجتمعات الاسلامية ، فليس سببه النظام الاسلامي ، بل الانحراف عن تطبيق قواعده . فمثل هذه المجتمعات احتفظت باسم « الاسلام » فقط دون العمل بموجباته ومقتضياته . وأي نظام آخر من نازي أو ديمقراطي أو اشتراكي أو شيوعي ، إذا انحرف معتنقوه عن قواعده وخططه ، وتمسكوا باسمه فقط ، كانت نتيجته في المجتمع مثل نتيجة النظام الاسلامي في ذلك المجتمع الذي شذ عن الاسلام واحتفظ باسمه فقط . فليس النقص في النظام وانما في التقصير في تطبيقه .

وإذا ما تعصب النازي أو الاشتراكي أو الشيوعي أو الديموقراطي أو المسلم لنظامه ، فليس من الصواب له أن يبادر الى هجو الأنظمة الأخرى والتشنيع بها ، من قبل أن يقف على خططها ومراميها ، اذا كان رائد حقيقة وطالب إصلاح . بل عليه ان يدرس أحكامها ، ويعرف خططها الاجتماعية وغاياتها ومراميها ثم يقارن بينهما . فاذا لم يفعل ذلك ، فقد يجد نفسه مخطئاً في تهجمه على تلك الأنظمة ، ظالماً لنفسه ولغيره . ويجدر به ان يكون في كل ما يقول واضحاً صريحاً ، لا يتستر بالألفاظ ، ويلوذ بالالتواء ، وإلا كان كاذباً في دعواه تحري الحقيقة ، وانه من روادها .

هذا النظام الاسلامي الذي أوضحنا بعض مضامينه وخططه ، وبينا أنه لا يخرج عن كونه نظاماً اجتماعياً صالحاً شاملاً ، غير ناقص ولا قاصر ، وانه واضح مبين ، لا يجوز المنطق والعدل والانصاف الدعوة للخروج على دائرة موطنه وحكمه ، والتوجه الى غيره ، من دون أن يدرسه

الداعي ، ويقف على خطاطه ، ويقارن بينه وبين غيره من الأنظمة التي لم تأت في الحقيقة بشيء جديد في أكثر أحكامها الموضوعية زيادة على ما قبله النظام الاسلامي صراحة أو دلالة . بل استطيع أن أقرر أن أكثر المضامين الصالحة من تلك الأنظمة ما هو الا تنظيم شكلي لتسهيل العمل بالأسس الاجتماعية التي قبلها الاسلام وفوض أمر تطبيقها الى تنظيم أولي الأمر في المجتمع الاسلامي . ولا يجدر بي السكوت على لوم أولي الأمر في المجتمع الاسلامي سابقاً وحاضراً لعدم قيامهم بتقرير الخطط المؤدية الى تطبيق أسس النظام الاسلامي وقواعده على وجه سهل مثمر ثمرة وافرة صحيحة سالمة ، وتفهيم الناس أساليبه التحررية . فاذا ما أردنا ان نعرّف الناس قيمة هذا النظام معرفة واضحة كاشفة عليها ان تقرر تلك الخطط ، ونسلمها للناس على وجه مفهوم ونطبقها في مجتمعنا تطبيقاً عملياً ، لا نظرياً فقط . فان النظريات المجردة لا تطمئن اليها القلوب . بل لا تركن اليها النفوس إلا اذا اقترنت بالعمل . وهذا هو القاعدة الأولى في الاسلام — فان العمل هو الذي يعلي شأن القول . فقد تقرر في القرآن العظيم الذي هو دستور النظام الاسلامي ، ان العمل شرط لصحة القول والنظر . « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات . وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ، ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات » .

بل ان قواعد النظام الإسلامي أوجبت العمل على جميع القادرين : — قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله — وقررت الأجرة مقابل العمل — إنما تجزون بما كنتم تعملون — وحددت الأجرة بمقياس مضبوط ، هو « الأجر على قدر المشقة » .

فالنظام الاسلامي شامل صالح لا يسوغه إلا نشاط ذويه للعمل بأحكامه ، ورسم الخطط الصحيحة لتسهيل تطبيقه واستثمار فوائده من أقصر طريق وأحكمه .

منير القاضي